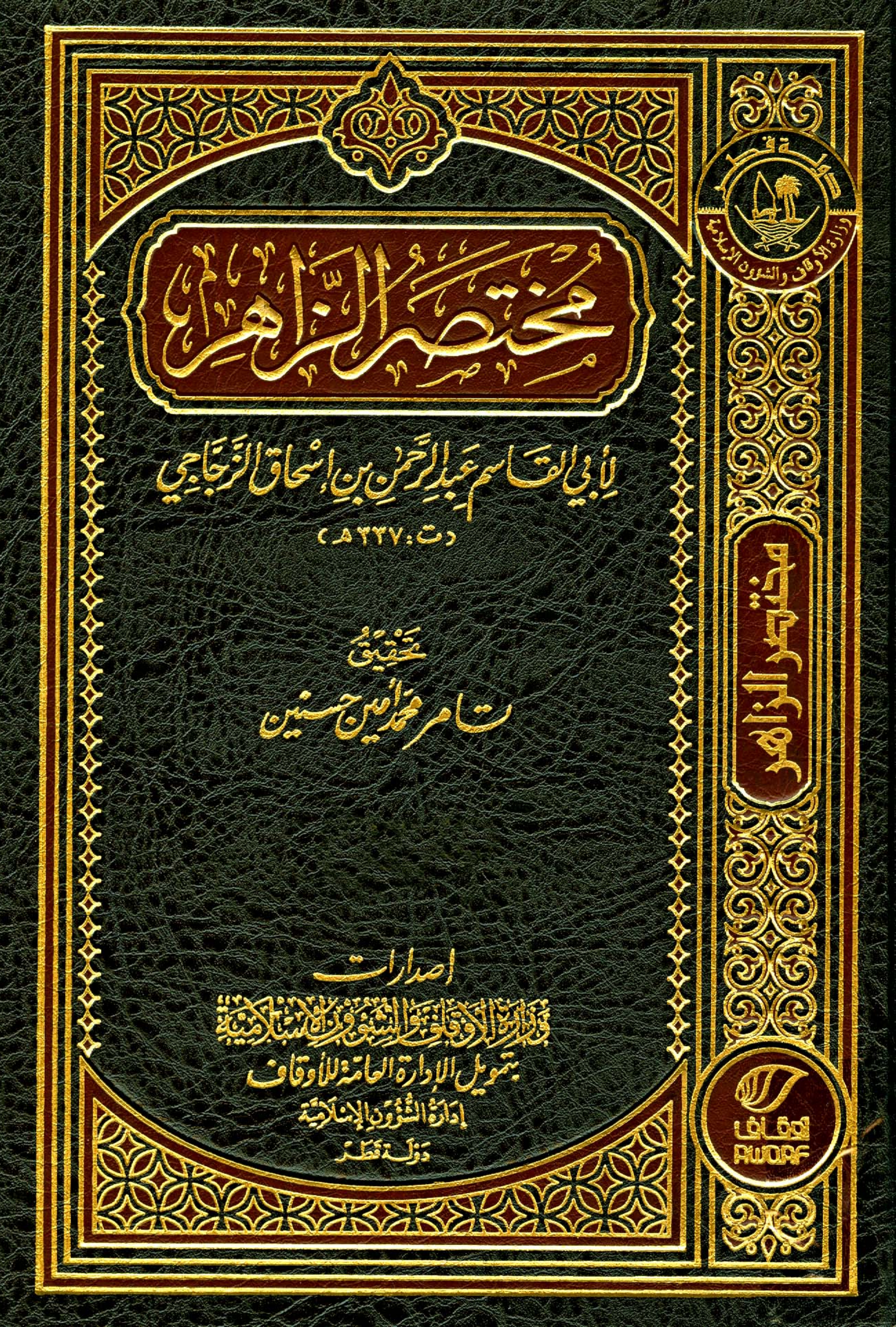

مختصر الزاهر
لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي
(ت: ٣٣٧هـ)
تحقيق
تامر محمد أمين حسنين
إصدارات
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
بتمويل الإدارة العامة للأوقاف
إدارة الشؤون الإسلامية
دولة قطر
دولة قطر
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
مختصر الزاهر
أوقاف
AWQAF





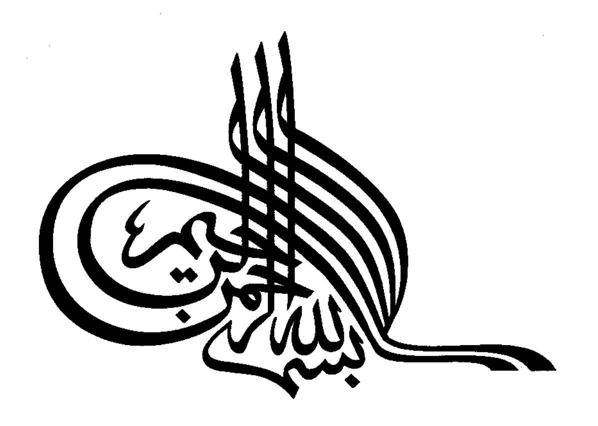
مُختصر الزَّاهِر

لأبي القاسم عبد الرَّحمن بن إسْحاق الزَّجَّاجي
(ت: ٣٣٧هـ)

تحقيق
تامر محمّد أمين حسنين

الجُزْءُ الأوَّلُ

إصدارات
وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة
بتمويل الإدارة العامّة للأوقاف
إدارةُ الشُّؤونِ الإسلاميّة
دولة قطر


بسم الله الرحمن الرحيم


مختصر الزاهر
الجزء الأول

«رِسَالَةُ مَاجِسْتِير حَاصِلَةٌ عَلَى دَرَجَةِ مُمْتَاز»

يُطبعُ لأوَّل مَرَّة محققًا على ثَلاثِ نُسَخ خَطِّيَّة

الطبعة الأولى

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد، فإن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر - وقد وفقها الله لأن تضرب بسهم في نشر الكتب النافعة للأمة - لَتحمد الله سبحانه وتعالى على أن ما أصدرته قد نال الرضا والقبول من أهل العلم.

والمتابع لحركة النشر العلمي لا يخفى عليه جهود دولة قطر في خدمة العلوم الشرعية ورفد المكتبة الإسلامية بنفائس الكتب القديمة والمعاصرة وذلك منذ تسعة عقود، عندما وجه **الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني** حاكم قطر آنذاك بطباعة كتابي (الفروع) و(تصحيح الفروع)، سنة ١٣٤٥هـ، وكان **المؤسس الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني** رحمه الله تعالى قد سن تلك السنة من قبل.

وقد جاء مشروع إحياء التراث الإسلامي والنشر العلمي الذي بدأته الوزارة في السنوات الأخيرة امتدادًا لتلك الجهود وسيرًا على تلك المحجة التي عُرفت بها دولة قطر.

ومنذ انطلاقة هذا المشروع المبارك يسَّر الله جلَّ وعلا للوزارة إخراج مجموعة من أمهات كتب العلم والدراسات المعاصرة المتميزة في فنون مختلفة، **تُطبع لأول مرة**، نذكر منها:

ففي التفسير وعلوم القرآن:

أصدرت الوزارة عدة كتب منها: **(فتح الرحمن في تفسير القرآن)**

للعُليمي، و(المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) لابن عطية في طبعته الثانية.

وفي علم رسم المصحف أصدرت الوزارة: كتاب (**مرسوم المصحف**) للعُقيلي، و(**الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة**) لأبي بكر اللبيب.

وفي علم القراءات أصدرت الوزارة كتاب: (**البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**) لأبي حفص النشار، و(**معاني الأحرف السبعة**) لأبي الفضل الرازي.

وفي السنة النبوية وشروحها:

أصدرت الوزارة عدة كتب، منها: (**التقاسيم والأنواع**) لابن حبان، و(**مطالع الأنوار**) لابن قرقول، (**التوضيح شرح الجامع الصحيح**) لابن الملقن، و(**حاشية مسند الإمام أحمد**) للسندي، وشرحين **لموطأ الإمام مالك**؛لكُلٍّ من (القنازعي)، و(البوني)، و(**المخلصيات**) لأبي طاهر المخلص، و(**شرح مسند الإمام الشافعي**) للرافعي، و(**نخب الأفكار شرح معاني الآثار**) للعيني، و(**مصابيح الجامع**) للدَّماميني.

ومما تشرفت الوزارة بإصداره في تحقيق جديد متقن: (**صحيح ابن خزيمة**)، و(**السنن الكبرى**) للإمام النسائي المحقَّق على عدة نسخ خطية، و(**جامع الأصول في أحاديث الرسول**)، و(**النهاية في غريب الحديث**) لابن الأثير.

وفي الفقه وما يتصل به:

أصدرت الوزارة عدة كتب في المذاهب الأربعة، منها: كتاب: (**الأصل**) لمحمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ) كاملاً محققًا على أصول عدة، و(**التبصرة**) للخمي، و(**نهاية المطلب في دراية المذهب**) للإمام الجويني بتحقيقه المتقن للأستاذ الدكتور عبدالعظيم الديب رحمه الله تعالى

عضو لجنة إحياء التراث الإسلامي، و(**حاشية الخلوتي**)، كما أصدرت الوزارة: (**الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف**) للإمام ابن المنذر بمراجعة دقيقة للشيخ الدكتور عبد الله الفقيه عضو لجنة إحياء التراث الإسلامي، و(**بغية المتتبع لحل ألفاظ روض المربع**) للعوفي الصالحي، و(**منحة السلوك في شرح تحفة الملوك**) للعيني.

وفي السيرة النبوية:

أصدرت الوزارة الموسوعة الإسنادية: (**جامع الآثار في السير ومولد المختار**) لابن ناصر الدين الدمشقي، وغيرها.

وفي العقيدة والتوحيد:

أصدرت الوزارة كتاباً نفيسًا لطيفًا هو: (**الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد**) لابن العطار تلميذ الإمام النووي رحمهما الله تعالى، كما أعادت نشر كتاب الرد على الجهمية للإمام أحمد رحمه الله تعالى، وغيرها من كتب عقيدة أهل السنة والجماعة.

وفي مجال الدراسات المعاصرة المتميزة:

أصدرت: (**القيمة الاقتصادية للزمن**)، و(**نوازل الإنجاب**)، و(**مجموعة القره داغي الاقتصادية**)، و(**التعامل مع غير المسلمين في العهد النبوي**)، و(**صكوك الإجارة**)، و(**الأحكام الفقهية المتعلقة بالتدخين**)، و(**التورق المصرفي**)، و(**حاجة العلوم الإسلامية إلى اللغة العربية**)، و(**روايات الجامع الصحيح ونسخه دراسة نظرية تطبيقية**)، وغيرها.

كما قامت الوزارة بشراء وتوزيع بعض الكتب المطبوعة لما لها من أهمية منها: (**مسند الإمام أحمد**)، و(**صحيح الإمام مسلم**)، و(**الجامع لأحكام القرآن**) للقرطبي، و(**الجامع لشعب الإيمان**) للبيهقي، و(**تاريخ الخلفاء**) للسيوطي، و(**التاريخ الأندلسي**) لعبد الرحمن علي الحجي، و(**الإقناع في مسائل الإجماع**) لابن القطان الفاسي، و(**شرح العقيدة**

الطحاوية) لابن أبي العز الحنفي، و(**قواعد الأحكام في إصلاح الأنام)** للعز ابن عبد السلام، و(**ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين)** لأبي الحسن الندوي، وغيرها.

ويسرنا اليوم أن نقدم لإصدار جديد هو كتاب (**مختصر الزاهر**) لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحق الزجَّاجي (ت٣٣٧هـ) نقدمه لطلبة العلم والباحثين، وهذا المختصر النفيس، اختصر فيه الزجَّاجي كتاب (**الزاهر في معاني كلمات الناس**) لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري «ت٣٢٨هـ»، وهو من أفضل المختصرات في اللغة، حتى قال عنه السيوطي في المزهر (١/ ٨٧): «قال أبوالحسن الشاري في فهرسته: كان شيخنا أبو ذر يقول: المختصرات التي فضلت على الأمهات أربعة: مختصر العين للزبيدي، ومختصر الزاهر للزجاجي، ومختصر سيرة ابن إسحاق لابن هشام، ومختصر الواضحة للفضل بن سلمة».

وهذا المختصر يصنَّف ضمن كتب الأمثال والأقوال، وقد قال عنه صاحبه: «إن من أشرف العلم منزلة معرفة معاني الكلام الذي يستعمله الناس في صلواتهم ودعائهم، وهم غير عالمين بمعنى ما يتكلمون به، وأنا موضح في كتابي هذا معاني ذلك كله؛ ليكون المصلي - إذا نظر فيه - عالما بالكلام الذي يتقرب به إلى خالقه، ثم أتبع ذلك بتبيين ما تستعمله العوام في أمثالها ومحاوراتها من كلام العرب، وباختلاف العلماء في تفسيره وشواهده من الشعر».

والحمد لله على توفيقه ونسأله المزيد من فضله

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إدارة الشؤون الإسلامية

إهداء

إلى أبـى وأمـي خاصـة، وإلى كـل صاحـب فضـل عـلي، أهـدي هـذا العـمل.

المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نَبِيِّه الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فهذا كتاب مختصر الزاهر لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، اختصر فيه الزجاجي كتاب الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ).

وقد سَبَقْتُ التحقيق بترجمة للزجاجي، وسرْد لشيوخه، وتلاميذه، وتعريف بكتبه المطبوعة والمخطوطة، وبمذهبه النحوي، وأهمية الكتاب، ومنهج الزجاجي فيه، وببيان عن مخطوطات الكتاب، ومنهج التحقيق.

وفي صَدَد التقديم لهذا العمل أَرَى واجبًا عليّ تقديم خالص الشكر لأستاذَيّ الجليلين: الأستاذ الدكتور/ محمد حسن عبد العزيز، أستاذ علم اللغة بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، وعضو مجمع اللغة العربية، والأستاذ الدكتور/ محمد حماسة عبد اللطيف، أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، وعضو مجمع اللغة العربية، على ملاحظاتهما القيمة التي أسهمت في إخراج هذا العمل، فلهما جزيل الشكر ووافر الاحترام.

وأخيرًا أسأل الله توفيقه إلى ما فيه مرضاته، وأن ينفع بهذا العمل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تامر محمد أمين

ترجمة الزجاجي(١):

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، والزجاجيُّ نسبةٌ لشيخه الزَّجَّاجِ أبي إسحاقَ إبراهيمَ بن السَّرِيّ الذي قرأ عليه النحو.

وُلد الزجاجي بنَهَاوَنْد، وهي بلدة عظيمة مِنْ بلاد الجَبَل(٢) جَنُوبِيّ هَمَذَانَ(٣)، وقيل وُلد بالصَّيْمَرَة، وهي بلدة بين خُوزِسْتَانَ وبلادِ الجَبَل(٤)، ثم رَحَلَ إلى بغداد ونَشَأَ بها واستقرّ، ولَازَمَ فيها شيخَه الزَّجَّاجَ حتى برع في النحو، ثم انتقل إلى الشام فأقام بحلب مدَّةً، ثم بدمشق وصَنَّفَ بها، ثم خرج إلى طَبَرِيَّة(٥) ومات بها سنة ٣٣٧هـ، وقيل: سنة ٣٣٩هـ، وقيل: سنة ٣٤٠هـ، والأول هو الأصح كما ذكر ابن خِلِّكَان.

---

(١) انظر ترجمته في: الفهرست للنديم ٨٠، وطبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي ١١٩، والإكمال لابن ماكولا ٤/ ٢٠٥، والأنساب للسمعاني ٣/ ١٤٠، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر ٣٤/ ٢٠٢، والفهرست لابن خير الإشبيلي ٤٤٧، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ٢٦٥، والكامل لابن الأثير ٧/ ٢٣٧، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٢/ ١٦٠، ووفيات الأعيان لابن خِلِّكَان ٣/ ١٣٦، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٥/ ٤٧٥، وإشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لليماني ١٨٠، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٧٧، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٤/ ٢١٩، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ١٧٣، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين (المجلد الثامن، الجزء الأول ص ١٨١)، والأعلام للزركلي ٣/ ٢٩٩، والزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي للدكتور مازن المبارك.

(٢) بلاد الجبل هي ما بين أصبهان إلى زنجان وقزوين وهَمَذَان والدِّينَوَر وقرميسين والرَّيّ، وما بين ذلك من البلاد الجليلة والكُوَر العظيمة. انظر: معجم البلدان ٢/ ٩٩، وتاج العروس (جبل).

(٣) انظر: معجم البلدان ٥/ ٣١٣، وتاج العروس (نهند).

(٤) انظر: معجم البلدان ٣/ ٤٣٩، وتاج العروس (صمر).

(٥) هي بلدة من أعمال الأردن، وهي مطلة على بحيرة طبرية. انظر: معجم البلدان ٤/ ١٧.

شيوخه:

من أساتذته: الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِيّ، وأبو عبد الله محمد بن العباس اليَزِيدِي، وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، وأبو بكر محمد بن القاسم الأنباري صاحب الزاهر، وأبو بكر محمد بن أحمد بن منصور المعروف بابن الخياط، وأبو بكر بن السَّرَّاج، وأبو بكر محمد بن يحيى الصُّولي، وأبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس المعروف بابن شُقَيْر، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش، ونِفْطَوَيْه أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة، وأبو جعفر محمد بن رستم الطبري غلام أبي عثمان المازني، وأبو جعفر أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة، وأبو الحسن بن كيسان، وأبو موسى المعروف بالحامض، وأبو الفضل الملقب بزبيل، وأبو محمد عبد الملك بن مالك الضرير، وأبو عبد الرحمن عبد الله بن هانئ النيسابوري، وأبو العلاء أحمد بن عبيد الله بن الحسن بن شُقَيْر البغدادي، وأبو العباس أحمد بن عبيد الله بن عَمَّار الثقفي، وأبو القاسم جعفر بن قدامة الكاتب، وأبو عبد الله الحسين بن محمد الرازي، وأبو علي الحسن بن علي العنزي.

تلامذته:

من تلامذته: أبو بكر أحمد بن محمد بن سلمة (أو: سلامة) بن شَرَّام[1] النحوي، وأبو محمد بن أبي نصر، وأحمد بن علي الحَبَّال، وأبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر البزاز، والعفيف بن أبي نصر، والحسن (أو:

(١) وقع في إنباه الرواة ١/ ١٣٩ بالسين المهملة. والمثبت من تاريخ دمشق ٣٤/ ٢٠٢، والسير ١٥/ ٤٧٦.

أبو الحسن) بن علي السِّقِلِّي[1]، وأبو الحسن السُّتَيْتِي، وأبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن بشير التيمي الشافعي الأنطاكي الذي روى عنه مختصر الزاهر.

كُتُبه:

ذكرت المصادر له عددًا من الكتب هي:

١- الإبدال والمعاقبة والنظائر: حققه الأستاذ عز الدين التنوخي، ونشره المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٦٢م.

٢- أخبار أبي القاسم الزجاجي: وهو مرويات يحدث بها عن شيوخه في مسائل متفرقة من اللغة، وقد حققه عبد الحسين المبارك، ونشرته دار الرشيد ببغداد سنة ١٩٨٠م.

٣- الادِّكَار بالمسائل الفقهية: وهي مسائل تتصل بالفقه، وقد نقلها السيوطي في الأشباه والنظائر ٨/ ٢٢٨.

٤- اشتقاق أسماء الله: حققه عبد الحسين المبارك، وطبع طبعتين: الأولى سنة ١٩٧٤م، والأخرى سنة ١٩٨٦م، طبعتْه مؤسسة الرسالة ببيروت.

٥- الأمالي: طُبع في مصر سنة ١٣٢٤هـ بتحقيق الأستاذ أحمد بن الأمين الشنقيطي، وصدرت له نَشْرة أخرى في القاهرة سنة ١٩٦٣م من نَشْر المؤسسة العربية الحديثة بالفجالة بالقاهرة بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، ونشرت دار الجيل الطبعة الثانية من التحقيق الأخير سنة ١٩٨٧م.

---

(١) هذه النسبة لصِقِلِّيَّة التي يقولها بعضهم بالسين، انظر: معجم البلدان ٣/ ٤١٦.

٦- الإيضاح في علل النحو: حققه الدكتور مازن المبارك، وطبع في القاهرة سنة ١٩٥٩م، ونشرت دار النفائس في بيروت الطبعة الثانية سنة ١٩٧٣م، والطبعة الثالثة سنة ١٩٧٩م.

٧- تفسير رسالة[1] أدب الكاتب لابن قتيبة: حققه الدكتور عبد الفتاح سليم، ونشره معهد المخطوطات العربية بالقاهرة سنة ١٩٩٣م.

٨- الجُمَل: وهو في النحو، طُبع في الجزائر سنة ١٩٢٦م بتحقيق الشيخ ابن أبي شنب، وطَبَعَتْه مؤسسة الرسالة ببيروت ودار الأمل سنة ١٩٨٤م بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد.

٩- حروف المعاني: ذَكَرَ بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٧٥ بين مؤلفات الزجاجي كتابًا باسم «حروف المعاني»، وذَكَرَ ابن خير في فهرسته ٤٢١ للزجاجي كتابًا باسم «كتاب فيه معاني الحروف». وقد حُقِّقَ الكتابُ مرتين: حققه أولًا الدكتور حسن شاذولي فرهود، ونشرته دار العوم بالرياض سنة ١٩٨٢م، ثم حققه الدكتور علي توفيق الحمد، ونشرته مؤسسة الرسالة ببيروت سنة ١٩٨٤م، وصدرت له الطبعة الثانية بنشر مؤسسة الرسالة ببيروت ودار الأمل بالأردن سنة ١٩٨٦م.

١٠- رسالة في الأسئلة الواردة على البسملة وأجوبتها: لم يذكر هذا الكتاب للزجاجي سوى بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٧٦.

---

(١) يستخدم الزجاجي لفظ: «الرسالة» بمعنى مقدمة الكتاب أو خطبته. انظر: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي ٤٠. وقد ورد اسم الكتاب في إشارة التعيين ١٨٠، وبغية الوعاة ٢/ ٧٧، وكشف الظنون ١/ ٤٨، وتاريخ الأدب العربي ٢/ ١٧٦: «شرح خطبة أدب الكاتب»، وورد في إنباه الرواة ٢/ ١٦٠: «شرح مقدمة أدب الكاتب»، وورد في الفهرست لابن خير ٤٥٠: «شرح صدر أدب الكاتب».

١١- شرح رسالة كتاب سيبويه: ذكره الزجاجي لنفسه في الإيضاح في علل النحو في أكثر من موضع[1]. وقد أراد الزجاجي من هذا الكتاب شرح الصفحات الأولى من كتاب سيبويه، تلك التي بحث فيها أمورًا عامة قبل الدخول في أبواب النحو التي تبدأ في الصفحة الثالثة عشرة من الكتاب بباب الفاعل[2].

١٢- شرح كتاب الألف واللام للمازني: ذكره للزجاجي السيوطي في بغية الوعاة ٢/ ٧٧، وصاحب كشف الظنون ٢/ ١٣٩٦ حين حديثه عن كتاب الألف واللام للمازني.

١٣- غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين: حققه الأستاذ عبد السلام هارون، ونشرته وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت سنة ١٩٦٢م بعنوان: «مجالس العلماء»، ثم نَشَرَت الطبعةَ الثانية سنة ١٩٨٣م مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.

١٤- الكافي: وهو في النحو، ذكره السيوطي للزجاجي في بغية الوعاة ٢/ ٧٧.

١٥- كتاب الحروف: ذكره الزجاجي في مختصر الزاهر[3]، وهو غير كتاب حروف المعاني سابق الذكر، وذلك بدلالة السياق الذي تكلم فيه الزجاجي عن الكتاب في أثناء كلامه على قولهم: «قد وَاطَيْتُ فلانًا على كذا وكذا»، يقول الزجاجي: «أما وَاطَيْتُ بالياء فلا يجيزه البِصريون، وهو عندهم لَحْن قبيح ...

(١) انظر الصفحات: ٤١، ٤٥، ٥٣.
(٢) الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي ٣٩.
(٣) ص ٣٠١.

ولا يجوز عندهم الانتقال من مِثْل هذا إلى الياء إلا في مواضعِ التخفيفِ على ما بيَّنْتُهُ في كتاب الحروف في أحكام الهَمْز، فأما هذا فغير جائز»، فليس في كتاب معاني الحروف كلام عن أحكام الهمز.

١٦- كتاب القرآن: كذا ذكره الزجاجي في مختصر الزاهر[1]، ولم أقف على من سماه له. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وقع خطأً في خزانة الأدب ٤/ ١٢٣ في أثناء حديث البغدادي عن الشاهد رقم اثنين وسبعين بعد المائتين هذا النصُّ الآتي: «وقد أورده الزجاجي بهذه الرواية في تفسيره المعروف بمعاني القرآن»، وقد علق الميمني في إقليد الخزانة (رقم ٧٨٥) بأن قوله «الزجاجي» هنا سَبْقُ قَلَمٍ وأن الصواب «الزجاج». وبالرجوع إلى هذا النقل الوارد في الخزانة عن معاني القرآن للزجاج يتبين صحة هذا الكلام، وكذلك فقد جاء في الصفحة نفسها نَقْلٌ آخر عن معاني القرآن للزجاج، وجاء الاسم على الصواب.

١٧- اللامات: حققه الدكتور مازن المبارك، ونشره مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٦٩م، ونشرت دار صادر ببيروت سنة ١٩٩٢م صورة عنه.

١٨- المثال في شرح المقال: مخطوط بالرباط برقم ٣٢٣/ د، ذكره محقق كتاب حروف المعاني بهامش الصفحة ١٦، ثم وجدته في فهارس المصورات الميكروفيلمية الخاصة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة في فهرس النحو الذي أعده مركز البحث العلمي وإحياء التراث بالجامعة ص ١٤٣ بعنوان «تقييد المثال في شرح المقال»، وذُكر فيه أن مصدره مكتبة الخزانة العامة بالرباط برقم ٣٢٣، وأن خط المخطوطة مغربي، وأن عدد أوراقها ٣٢، وأن عدد أسطرها

---

(١) انظر: ص ٥٦.

١٩، وأن رقمه في المركز ٦٧٩.

١٩- المجموع في معرفة أنواع الشعر وقوافيه: نسبه للزجاجي ابنُ خير في فهرسته ٤٠٩.

٢٠- المخترع في القوافي: ذكره للزجاجي السيوطي في بغية الوعاة ٢/ ٧٧، وصاحب كشف الظنون ٢/ ١٦٢٥، وصاحب الفهرست ٨٠، واقتصر الأخير من اسمه على «القوافي».

٢١- مختصر الزاهر: ذكره للزجاجي حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ٩٤٧، ١٤٢٢.

٢٢- مسائل نحوية: وهي إحدى عشرة مسألة جمعها الزجاجي في كتاب بعث به إلى أبي بكر الشيباني، وكان قد سأله عن بعضها، فدفعه السؤال إلى الجمع والتأليف، وقد أورد السيوطي هذه المسائل في الأشباه والنظائر ٥/ ١١٣.

٢٣- النوادر: ذكره السيوطي للزجاجي في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٨٥.

٢٤- الهِجَاء: أشار إليه بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٢/ ١٧٦ بين مؤلفات الزجاجي وذَكَرَ أن الزجاجي ذَكَرَهُ في الجُمَل ٢٩١ بتحقيق ابن أبي شنب.

وقد طُبع باسم «كتاب الخط» بتحقيق الدكتور تركي بن سهو بن نَزَّال العتيبي، ونشرته دار صادر ببيروت سنة ١٩٩٨م، وسنة ٢٠٠٩م.

مذهبه النحوي[1]:

تَمَيَّزَ العصر الذي عاش فيه الزجاجي بفتور حدة التعصب المذهبي في النحو، وظهرت فيه المدرسة البغدادية التي تميزت بالخلط بين المذهبين البصري والكوفي، فهي لا تميل إلى قول أحدهما كل الميل، بل تنتخب ما تراه حقًّا، وتأخذ من كل القولين بطرَف مع شيء من التفاوت في مقدار ما تأخذ.

والزجاجي كان بغدادي النزعة مع ميله إلى الأخذ بأقوال البصريين، ولعله في ميله إلى الأخذ بأقوال البصريين كان متأثرًا بشيخه الزجاج إبراهيم بن السَّرِيّ الذي لازمه، والذي كان كوفيًّا من تلامذة ثعلب ثم غدا بصريًّا من أبرع تلامذة المبرد[2].

---

(١) انظر: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي ١٦ - ٢١.

(٢) انظر قصة ترك الزجاج ثعلبًا ولزومه المبرد في طبقات الزُّبَيْدي ١٠٩، ١١٠.

كتاب مختصر الزاهر:

موضوع الكتاب:

هو اختصار لكتاب الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، وهو يُصَنَّفُ تحت كتب الأمثال والأقوال، قال عنه صاحبه: «إنّ مِنْ أشرفِ العِلْمِ منزلةً وأرفعِهِ درجةً وأعلاه رتبةً معرفةَ معاني الكلام الذي يستعمله الناس في صلواتهم ودعائهم وتسبيحهم وتقربهم إلى ربهم وهم غيرُ عالمين بمعنى ما يتكلمون به من ذلك، وأنا موضح في كتابي هذا إن شاء الله معانيَ ذلك كلِّه ليكون المصلي إذا نظر فيه عالمًا بمعنى الكلام الذي يَتَقَرَّبُ به إلى خالقه، ويكونَ الداعي فَهِمًا بالشيء يسأله رَبَّه، ويكونَ المسبِّحُ عارفًا بما يُعَظِّمُ به سَيِّدَه، ومُتْبِعٌ ذلك تبيينَ ما تستعمله العوامُّ في أمثالها ومحاوراتها من كلام العرب وهي غير عالمة بتأويله وباختلاف العلماء في تفسيره وشواهده من الشعر، ولن أُخْلِيَهُ مما أَسْتَحْسِنُ إدخاله فيه من النحو والغريب واللغة والمصادر والتثنية والجمع»[1].

أهميته:

مِنْ أجمع ما قيل فيه ما نقله السيوطي في المزهر ١/ ٨٧:

«فائدة: قال أبو الحسن الشَّارِّيُّ[2] في فهرسته: كان شيخنا

(١) الزاهر ١/ ٣.

(٢) هو علي بن محمد بن علي الغافقي السَّبْتِيّ، والشارِّيّ نسبة إلى بلدة بشرق الأندلس اسمها شارَّة، وهو إمام محدِّث حافظ، أَخَذَ العربية عن أبي ذر الخُشَنِيّ، وولد أبو الحسن الشارِّي سنة ٥٧١هـ، وتوفي سنة ٦٤٩هـ، ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء (الترجمة رقم ٢٣٣٠)، وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٧٥.

أبو ذَرٍّ[1] يقول: المختصرات التي فُضِّلَتْ على الأمهات أربعة: مختصر العين للزُّبَيْدِيّ[2]، ومختصر الزاهر للزجاجي، ومختصر سيرة ابن إسحاق لابن هشام، ومختصر الواضحة للفَضْل بن سلمة[3]».

وقد وجدتُ نقولًا عن الزجاجي في اشتقاق أسماء البلدان عند ياقوت الحموي ت ٦٢٦هـ في معجم البلدان ١/ ٧٧، ٤٥٦، ٢/ ٢٩، ٧٨ وغيرها، وهي منقولة من مختصر الزاهر[4]. وكذلك وجدتُ الإمامَ ابنَ دقيقِ العِيدِ[5] ت٧٠٢هـ ينقل عنه في كتابه شرح الإلمام بأحاديث الأحكام ٥/ ١٤٨- ١٥٠. وكذلك ما يُنسب للزجاجي من أقوال منثورة في معجمَي لسان العرب وتاج العروس يوجد منها في مختصر الزاهر، كما في اللسان والتاج (ملح)[6]، و(حمق)[7]، و(رنن)[8].

---

(١) هو محمد بن أبي بكر محمد بن مسعود الخُشَنِيّ الأندلسي، إمام في اللغة والنحو، صاحب كتاب شرح غريب السيرة لابن إسحاق، توفي سنة ٦٠٤هـ، ترجمته في سير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٧٧.

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، شيخ العربية بها، أَخَذَ عن أبي علي القالي، توفي ستة ٣٧٩هـ، ترجمته في وفيات الأعيان ٤/ ٣٧٢، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٤١٧.

(٣) جاء في كشف الظنون ٢/ ١٩٩٦: «الواضحة في تجويد الفاتحة قصيدة دالية في اثنتين وعشرين بيتًا، وهي للشيخ برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري المتوفى سنة ٧٣٢هـ، وقد اختصرها فضل بن سلمة».

(٤) انظر: مختصر الزاهر ٣٨٨، ٤٠٠، ٤١٢، ٤٠٢-٤٠٣.

(٥) هو الإمام الفقيه المجتهد المحدث الحافظ العلامة شيخ الإسلام تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي الصعيدي المالكي والشافعي، قاضي مصر، كان إمام أهل زمانه، ترجمته في تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٨١، والبداية والنهاية ١٨/ ٣٠.

(٦) انظر: مختصر الزاهر ١٣٤- ١٣٥.

(٧) انظر: مختصر الزاهر ٣١٩.

(٨) انظر: مختصر الزاهر ٥٣٤.

منهج الزجاجي في الكتاب:

بَيَّنَ الزجاجي منهجه في مختصر الزاهر بقوله: «هذا كتابٌ جمعتُ فيه جُمل الألفاظ التي ذكرها أبو بكرٍ محمدُ بن القاسمِ الْأَنْبَارِيُّ في كتابه الموسوم بالزاهر، فشرحتُها مختصرةً موجزةً، وحذفتُ عنها الشواهد، وما تعلّق بها من كلامه المطوَّل؛ لِيَقْرُبَ تَحَفُّظُها على من أرادها»(١).

وقال أيضًا: «إلا أني تدبرتُ الكتابَ الزاهرَ فوجدتُ فيه من السَّهْوِ والغلط شيئًا كثيرًا؛ فرأيتُ مع اختصارِه وتهذيبِ ألفاظه إصلاحَ ما فيه من الغلط، وكَشْفَه وشَرْحَه؛ لأنه كتاب مقصود به المبتدِئون للنظر في عِلْم اللغة، فمتى تعلق المبتدئُ بشيء من هذا الكتاب ومَرَنَ عليه اعتقده، ورأى أنه الحق دون ما سواه، فَبَيَّنْتُ للناظر فيه حقيقة تلك الأشياء ليعرفها.

ورأيته قد حَكى في مواضعَ كثيرةٍ لِلَّفظة الواحدة وجوهًا، وللمسألة أجوبة؛ تكثيرًا لذلك، وإنما يَرجع جميعُهُ إلى شيء واحد وإنْ تباينتْ ألفاظ العلماء فيه، فنبّهتُ على ذلك، وأَرَيْتُ كيف رجوعُه إلى أصل واحد.

ووجدتُ فيه أيضًا مواضعَ قد ذكرها من النحو وعِلله، ومن التصاريف، على مذاهب الكوفيين، فذكرتُها على مذاهب البِصْريين، ودَلَلْتُ على صحة مذاهبهم دون مذهب الكوفيين.

ووجدتُه قد ذَكَرَ في بعض الفصول شيئًا يسيرًا مِنِ اشتقاق أسماء البُلدان، وتَرَكَ عامّة ما يُحْتاج إليه منها، فأضفتُ إليه بابًا ذكرتُ فيه جمهورَ اشتقاقِ أسماءِ البُلدان، وأسبابَ تسميتها.

---

(١) مختصر الزاهر ١.

ووجدتُ فيه أيضًا مواضعَ قد تَرَكَ للمسألة وجوهًا متباينة لفظًا ومعنًى، قد ذَكَرَهَا العلماءُ مشهورةً، وزياداتٍ في الباب من اللغة لم يأت بها، فذكرتُ ذلك أَجْمع؛ ليكون الناظر في هذا الكتاب مع إحاطة عِلْمه بما تضمّنه الزاهرُ عارفًا بمواقعِ السَّهْوِ فيه وبهذه الأشياء التي ذكرتُها مع اختصار هذا الكتاب. وإنه دون الثُّلُث من مقدار جُملة الزاهر.

وقد وقع في شيء يسير من هذا الكتاب تقديمٌ وتأخيرٌ على ما اتَّفَق من اختصاره، إلا أنَّا قد أتينا عليه أَجْمع»[1].

ويقول أيضًا: «قد ضَمَّنْتُ إليه في آخره بعد انقضاء اختصار الزاهر وما اتّصل به قطعةً من نوادر اللغة وشواذّها والأبنية والتصاريف»[2].

وسوف أُورِدُ ما حكاه الزجاجي في كلامه السابق في نقاط، وأُعَلِّقُ على كل نقطة على حِدَةٍ إن استحقت التعليق. فقد ذَكَرَ في عمله في الزاهر أنه:

١-اختصره بأنْ هَذَّبَهُ من الشواهد الكثيرة وما تعلَّق بها، وشَرَحَ الأقوال شرحًا موجزًا حتى صار المختصرُ أقلَّ من ثلث الزاهر.

وقد اتَّفَقَ له ذلك، فقد حَذَفَ الشواهد وما تَعَلَّقَ بها، ولم يُبْقِ من الشواهد إلا على القليل مقارنة بما وَرَدَ في الزاهر. غَيْرَ أنّ ثَمَّ ملاحظةً يجدر التنبيه عليها تخص الشواهد، وهي أن الزجاجي ربما غَيَّرَ روايةَ بيت من الشعر فرواه وَفْقَ روايته هو، ومِنْ ذلك قوله:

لا يُبْعِد اللهُ رَبُّ الأَنَا ... مِ والمِلْحُ مَا وَلَدَتْ خَالِدَهْ

---

(١) مختصر الزاهر ٢-٣.

(٢) مختصر الزاهر ٦.

فرواية هذا البيت في الزاهر ١/ ٢٢٣، وفي كل مصادر التخريج التي أوردته:

لا يُبْعِدِ اللهُ رَبُّ العِبَا — دِ والمِلْحُ مَا وَلَدَتْ خَالِدَهْ

وما جاء في مختصر الزاهر هو رواية الزجاجي للبيت بدليل وروده هكذا في اللامات ١٢٧[١].

وكذلك كان من طريقة اختصاره أنه حَذَفَ أسانيد المرويات، وربما حذف قائليها أيضًا، ومثال ذلك ما جاء في الزاهر ١/ ٣٠٧: «وروى شريك عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة أنه قال في قول الله عز وجل: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾[٢]: العَرِمُ: المُسَنَّاة بِلَحْنِ اليمن، معناه بلغة اليمن». فحَذَفَ الزجاجي السند وقال: وقال بعضهم[٣].

٢- صَحَّحَ ما وقع فيه من السهو والخطأ، وقد وصفه بأنه كثير.

أما عن وَصْفِهِ لما صَحَّحَهُ في الزاهر مِنْ مواضع السهو والخطأ بأنه كثير فقد حاولتُ إحصاء ما نَسَبَهُ الزجاجي للغلط -بلفظ الغلط أو بمرادفاته- في الزاهر فبلغ نحوًا من ستين موضعًا[٤]، ثم إني أَضْرِبُ على ذلك مثلًا مما قاله: جاء في مختصر الزاهر[٥]: «قولهم: **«لِكُلِّ سَاقِطَةٍ لَاقِطَةٌ»**: أي: لكل كلمة يسقط بها الإنسان لاقِطٌ لها، أي: مُتَحَفِّظٌ لها. وكان يجب أن يقال: لاقِطٌ، فأُدخلت الهاء لازدواج الكلام، ويجوز أن تكون للمبالغة.

---

(١) انظر: مختصر الزاهر ١٣٧.

(٢) سبأ: ١٦.

(٣) مختصر الزاهر ١٨١.

(٤) أما مجمل تعليقات وزيادات الزجاجي فقد نَيَّفَتْ على المائة والتسعين.

(٥) ١٤٩.

قال الزجاجي: هذا غلطٌ ليس اللاقِط لها المتحفِّظ لها، إنما اللاقِط لها المتناوِلُ لها الحاملُ، أُخِذَ مِن لَقَطْتُ الشيءَ من الأرض إذا تناولتَه، ولَقَطَ الطائرُ الحَبَّ من الأرض، وإنما قال أهل اللغة: معناه: لكل نادَّة من الكلام من يَحملها ويُشِيعُها».

ويمكن أن أعدد بعض أنماط هذه الأخطاء -على حَدِّ وَصْف الزجاجي- كالآتي:

- منها في اشتقاق معاني الكلام، وهذا الصنف في تعليقات الزجاجي على الزاهر كثير، مثل[1]: قولهم: «لا بُدَّ لي منه»: قال: معناه قد ألزمته نفسي وجعلته واجبًا علي، من قول العرب: قد أَبَدَّ الرامي الوَحْشَ إذا أَلْزَمَ كلَّ واحد منها حَتْفَه.

قال أبو ذُؤيب:

فأَبَدَّهُنَّ حُتُوفَهُنَّ فَهَارِبٌ بِذَمَائِهِ أَوْ بَارِكٌ مُتَجَعْجِعُ

قال الزجاجي: هذا الاشتقاق غلط، ليس معنى «لا بُدَّ لي منه» مِن معنى إلزام النفس في شيء، وإنما هو مأخوذ من التَّبَدُّد والتَّفَرُّق، فقولهم: لا بد لي منه، أي: لا أُفارقه، ولا مفارقة لي منه، والبَدَد والمُتَبَدِّد: الشيء المتفرِّق، وقوله: فأَبَدَّهُنَّ حُتُوفَهُنَّ، أي: فَرَّقَ فيهن حتوفهن، فأَوْصَلَ إلى كل واحد حَتْفَه، هكذا فسره أهل اللغة، وكذلك قالوا في قول ابن أبي ربيعة:

أَمُبِدٌّ سُؤَالَكَ العَالَمِينَا

قالوا: معناه: أَمُفَرِّقٌ أنت سؤالَك في العالمين فتسأل كل واحد على حِدَة.

---

(١) انظر: مختصر الزاهر ٢٨٧، ٢٨٨.

قال أهل اللغة: البَدَد في الناس تباعُد ما بين الفَخِذَيْنِ، وفي الدوابّ تباعُد ما بين اليدينِ.

- ومنها تصحيح لغوي لكلام ورد في الزاهر، مثل[1]: **قولهم: «مَرَّ فلانٌ يَكْسَعُ»**: قال الأصمعي: الْكَسْعُ سُرْعَةُ المَرِّ، ويقال: كَسَعْتُه بكذا وكذا، إذا جَعَلْتَهُ تابِعًا له ومُذْهِبًا به، قال الشاعر في أيام العَجُوز:

كُسِعَ الشِّتَاءُ بِسَبْعَةٍ غُبْرِ

قال الزجاجي: قوله: مُذْهِبًا به، خطأ، لا يقال: أَذْهَبْتُ به[2]، إنما يقال: ذَهَبْتُ بزيد وأَذْهَبْتُه، ليس في ذلك خِلافٌ بوجْهٍ ولا سَبَبٍ، وإنما الصواب: وذَاهِبًا به، أو مُذْهِبَه.

٣-أَرْجَعَ -في مواضع كثيرة- ما ذَكَرَ فيه ابنُ الأنباري وجوهًا كثيرةً إلى أصل واحد، وبَيَّنَ كيفية ذلك.

ومثال ذلك[3]: **وقولهم: «ونِعْمَ الوَكِيلُ»**: قال: فيه ثلاثة أقوال:

قال الفرّاء: الوكيل: الكافي.

وقال آخرون: الوكيلُ: الرَّبُّ عَزَّ ذِكره.

وقال آخرون: الوكيلُ: الكفيلُ.

قال: والاختيارُ عندي قول الفراء؛ وهو أن يكون معنى قوله: حَسْبُنا اللهُ: كافينا اللهُ، ونِعْمَ الوكيلُ، أي: ونعم الكافي؛ فيكونُ الذي بعد نِعْم موافقًا للّذي

---

(١) انظر: مختصر الزاهر ٢٧٥، ٢٧٦.

(٢) جاء في لسان العرب (ذهب): قال أبو إسحاق: هو قليل نادر.

(٣) مختصر الزاهر ٨-٩.

قبلها، كما تقول: رازِقُنا الله ونِعْمَ الرازق، وراحمنا الله ونِعْمَ الرَّاحم. والقولان الآخَران غير خارجين عن الصواب.

قال أبو القاسم الزجاجي: اعلم أن هذه الأوجه الثلاثة ترجع في الحقيقة إلى شيء واحد، وهو قول الفراء: الوكيل الكافي؛ لأنه مِنْ وَكَلْتُ أمري إلى فلانٍ فتوكَّل به دُوني، فمن توكل بأمرِ رجلٍ فقد تكفَّل به دُونه، فهو فيه وكيله وكفيله. ومن قال: الوكيلُ الرَّبُّ عَزَّ ذِكره، فإنما حَمَل الكلامَ على المعنى، لا مِن طريق اللغة، كما يقال: الخالق الرَّبُّ، والرازق الرَّبُّ عز وجل، يريد أن الله عز وجل هو الخالق والرازق والبارئ والمصوِّر، لا أن اشتقاق الوكيل في اللغة مِن معنى الرَّبّ، ولا معنى الرَّبِّ مِن معنى الوكيل في اللغة.

٤- ذَكَرَ مذهب البصريين فيما حكاه ابن الأنباري على مذهب الكوفيين من مسائل النحو وعِلله وتصاريف اللغة، وبَيَّنَ صحة مذهبهم.

ومثال ذلك[١]:

«وأما قوله: مَن خَفَضَ بها[٢] أَضْمَرَ اللام، فغير جائز عند البصْريين من جهتين:

إحداهما: أنّ حَاشَى إذا خُفِضَ بها فهي حَرْفُ خَفْضٍ، وحَرْفُ الخَفْضِ لا يُوصَلُ بحَرْفٍ مِثْلِهِ، كما لا توصل «مِن» بـ «إلى»، ولا «في» بـ «الباء»، وما أشبه ذلك.

والآخر: أنّ إضمار الحرفِ الجارِّ غيرُ مستعمل إلا فيما جَرَى نَحْوَ المَثَل، أو كَثُرَ استعمالُه فكذلك».

---

(١) مختصر الزاهر ٢٩٨.

(٢) الكلام عن «حَاشَى».

ومثال ذلك أيضًا[1]: «قال الزجاجي: هذا الذي ذكره عن الفراء مِنَ الدليل على أن أصله[2] إنْسِيَانٌ أن العرب تقول في تصغيره أُنَيْسِيَانٌ- ليس بلازم؛ لأن العرب قد تُصَغِّر أشياءَ على غير ألفاظِ تكبيرِها، كقول بعضهم في تصغير رَجُل: رُوَيْجِل، وفي تصغير عَشِيّة: عُشَيْشَة، وفي لَيْلَةٍ: لُيَيْلِيَة، فزادوا في التصغير أشياءَ لم تكن في التكبير، فكذلك قول من قال من العرب أُنَيْسِيَانٌ في التصغير مِن هذا النوع.

والوجْه عند البِصْريين أن يكون فِعْلَانًا مِنَ الأُنْس؛ لأنه يَأْنَس ويُؤْنَس به. وبعضُهم يذهب إلى أنه فِعْلَانٌ مِن آنَسْتُ الشيءَ، أي: أَبْصَرْتُه، فكأنه مُبْصَرٌ، كما أن الجِنَّ سُمُّوا جِنًّا لاجتنانهم، أي: استتارهم عن الأبصار، وإلى هذا كان يذهب أبو عمرٍو الشيباني».

٥-أضاف بابًا في اشتقاق أسماء البلدان وأسباب تسميتها[3].

٦-ذَكَرَ وجوهًا في بعض المسائل لم يذكرها ابن الأنباري، وهي وجوه مشهورة ذَكَرَهَا العلماء، وكذلك فيما ذَكَرَهُ من اللغة.

مثل[4]: قال الزجاجي: ولم يَذْكر أنّ الصُّوَاع والصَّاع سواء، وكان يُشْرَبُ فيه ويُكالُ به، وإنما هذا من قوله عز وجل: ﴿ قَالُوا۟ نَفْقِدُ صُوَاعَ ٱلْمَلِكِ ﴾[5].

---

(١) انظر: مختصر الزاهر ٢١٩.
(٢) الكلام عن كلمة: «إنسان».
(٣) انظر: مختصر الزاهر ٣٩٩.
(٤) انظر: مختصر الزاهر ٣٢٢.
(٥) يوسف: ٧٢.

ومثل[1]: قال الزجاجي: هذا آخِرُ القولِ فيما ذَكَرَهُ مِن شَرْحِ ما أَتَى به مِن أسماءِ الخمرِ ونُعُوتِها. ولها أيضًا نُعُوتٌ أُخَرُ وأسماءٌ لم يأت بها قد ذكرها العلماء، فمنها: الماتِع، والصِّرْف، والوَرْدَة، والكَلْفَاء، والسَّلْسَل، والسَّلْسَال، والنَّاقِس، والمُزَّاء، والطِّلَاء، والعَاتِق، والعَتِيق، والرَّسَاطُون، والجَدَرِيَّة، والبِتْع، والمَقَدِّيّ، والْمِزْر، والسُّكُرْكَة، وقيل السُّقُرْقَع، كذلك حكاه الخليل، والمُصَفَّق، والمُعْرَق، والمُعَرَّقَة، والجِعَة، والباذِق.

٧- أضاف في آخر المختصر بابًا في نوادر اللغة وشواذّها[2].

٨- قَدَّمَ وأَخَّرَ في ذِكْرِ بعض الأقوال مخالفًا ترتيب الزاهر في ذلك على ما اتَّفَقَ له في أثناء اختصاره، إلا أنه أتى على الكتاب كله.

أقول: قد خالف الزجاجي ترتيب الأقوال كما جاءت في الزاهر في مواضع قليلة، وكذلك لم يُورِد أقوالًا قليلة مما جاء في الزاهر في مختصره، مثل: قد أَطْنَب فلان في كذا وكذا، وفلان جَيِّد القَرِيحة، وفلان ضَجِرٌ، ورضيتُ من الغنيمة بالإيابِ، وإنما هم أَكَلَة رَأْسٍ، وقد استعمل النُّورَة، وقد كَظَّني الأمر[3].

ويؤخذ على الزجاجي أنه أعاد بعض الأقوال التي أعادها ابن الأنباري في الزاهر، وهو شيء أُخذ على ابن الأنباري[4]، وكان ينبغي على الزجاجي أن يضم ذلك عند الاختصار؛ فهو أليق به، ومن أمثلة ما كرره الزجاجي وهو

---

(١) انظر: مختصر الزاهر ٣٢٧.

(٢) انظر: مختصر الزاهر ٥٥٦.

(٣) انظر: الزاهر ١/ ٥٠٢، ٢/ ٩، ١٠، ١٤، ٣٠٢، ٣٣١.

(٤) انظر: دراسة الزاهر في أول تحقيق الزاهر ١/ ٤٩، مع ملاحظة أن ابن الأنباري كان يزيد جديدًا تحت ما يكرره من أقوال.

مكرر في الزاهر: قولهم: فلان يُهَاتِر فلانًا[1].

تهمتان من الزجاجي لابن الأنباري:

١ - اتهم الزجاجيُّ ابنَ الأنباري بأنّ غاية عمله في الزاهر أنه نَقَلَ الأقوال التي ضَمَّنَهَا كتابه من كتاب الفاخر للمفضل بن سَلَمَةَ وأنه زَيَّدَ فيه وبَسَطَهُ بالشواهد، بل أضاف أنّ ابن الأنباري والمفضل كليهما لم يَتْعَبَا في بِنَاءِ كتابَيْهما لأنّ ما ضمنوه فيهما من أقوال منقولٌ بعينه من كتب المتقدِّمِين[2].

والحق أنّ في هذا الاتهام تقليلًا من عمل الرَّجُلَيْنِ، فلا يخفى أن العِلْم نَسَقٌ مفتوحٌ، واللاحق يأخذ من السابق ويزيد عليه ويوضِّح ويبيِّن، والمقارِن بين عدد الأقوال في الزاهر وهي ٨٤٥، وعددها في الفاخر وهي ٥٢١ يتأكد لديه أن ابن الأنباري زاد في كتابه من الأقوال ما لا يوجد في الفاخر. أما كونه ينقل القول وما قيل في شرحه من الفاخر ثم يزيد عليه الشواهد فهذا حاصل، قارِنْ مثلًا قولهم: «أَسْكَتَ اللهُ نَأْمَتَه» في الزاهر ١/ ١٩٨، ١٩٩، والفاخر ٢٥٧.

٢ - اتهم الزجاجيُّ ابنَ الأنباري أن خطبته التي بدأ بها الزاهر نَقَلَ عامَّتها من خطبة محمد بن جرير الطبري في تفسيره[3].

والحق أن هناك ثلاثَ جُمَلٍ فقط بعينها منقولة من مقدمة الطبري في تفسيره، وهي قول ابن الأنباري في أول خطبة كتابه: «الذي حَجَّتْ الألبابَ بدائعُ حكمه، وخَصَمَت العقولَ لطائفُ حُجَجِه، وقَطَعَت عُذْرَ الملحدين

(١) انظر: الزاهر ١/ ٤٦١، ٢/ ٢٠٣- ٢٠٤، ومختصر الزاهر ٣٩-٤٠، ٢٥٣-٢٥٤.
(٢) انظر: مختصر الزاهر ١-٢.
(٣) انظر: مختصر الزاهر ٦.

عجائبُ صُنْعه»[1]، وليس معنى وجود هذا الاقتباس من ابن الأنباري أنه نَقَلَ عامّة خطبته من خطبة الطبري في تفسيره.

(١) انظر: تفسير الطبري ١/ ٣.

مخطوطات الكتاب

١- مخطوطة دار الكتب المصرية (رمزها د)[1]

توجد في الدار تحت رقم (٥٥٧ لغة)، وقد جعلتُها النسخة الأمّ لكونها كاملة في المُجْمَل. والنسخة مكتوبة بخط مغربي حديث؛ إذ تقترب صورة كثير من حروفها من خط النَّسْخ المشرقي. وبالنسخة ضبط غير قليل. وفي آخرها تاريخ النَّسْخ في سنة ٦٢٠هـ في الثامن والعشرين من رمضان.

وبالنسخة ثلاثة خروم كبيرة في الأوراق العشرين الأولى، ومواضع أخرى دون ذلك في تضاعيف الكتاب، نبّهت على جميعها في أماكنها. والنسخة تقع في مجلد واحد مقاسه ٢١, ٥ ٢٩سم، وبحواشي الأوراق الأولى منها آثار ترميم ذهب بسببه بعض الكلمات، وعدد أوراق النسخة ١٧٩ ورقة، ومسطرتها ١٢ سطرًا. وقد وقع خلل في ترتيب الأوراق من (١٧٤/ ظ) حتى آخرها، وقد استعنت في إعادة ترتيب هذه الأوراق بالنسخة (ي) التي سيأتي الكلام عنها.

وفي أول النسخة وقْف لها من الأمير صَرْغَتْمَش على المقيمين بالمدرسة الحنفية، وبحاشية الورقة (١٥/ و) بيان عن ورود النسخة إلى دار الكتب نَصُّه: مُحْضَر من جامع صرغتمش، وأضيف في أغسطس، نمرة ٥٠ في الأمثال.

ويوجد بحواشي النسخة نقول من الزاهر، يُصَرَّح في بعضها بذلك، كما في الورقة (٨/ و) إذ صُدِّرَ النقل بـ «قال ابن الأنباري في الزاهر». ويوجد أيضًا تعليقات على كلام الزجاجي، كما في الورقة (٥/ و) عند قوله في الوجه

(١) صَوَّرَهَا لي - هي ونسخة جامعة ييل التي يأتي الكلام عليها- مِنْ مركز جمعة الماجد بدبي صديقي العزيز الأستاذ محمد سعد خلف الله الشحيمي، فشكر الله له.

الخامس من وجوه إعراب «لا حول ولا قوة إلا بالله» حكايةً عن ابن الأنباري: «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، تنصبهما جميعًا بغير تنوين»، فقد جاء بالحاشية: «لم يقل ابن الأنباري بنصبهما جميعًا بلا تنوين»، ثم ساق كلامه في الزاهر ١/ ١٣، ١٤. ويوجد أيضًا بالحواشي شرح قليل لبعض الكلمات الغريبة، كما في الورقة (١٨/ و) وهو قوله: «النَّزّ ما نَقَعَ من الماء».

٢- مخطوطة القرويين بفاس (رمزها ف)[1]

محفوظة تحت رقم (١٤٧٧)، وهي نسخة جيدة لولا أنها ناقصة من آخرها، فالموجود منها أكثر من ثلثي الكتاب، وقد استدركتُ منها مواضع السقط التي في نسخة دار الكتب، وهي مضبوطة بالشكل ضبطًا جيدًا في مواضع كثيرة بما يُعِينُ في ضبط مواطن الإشكال في النص. وهي تنتمي للقرن السادس تقديرًا (بعد مضاهاتها بما يماثلها)، وخطُّها مغربي حديث، وبها آثار أَرَضَة مما تسَبَّبَ في طمس بعض المواضع فيها. وعدد أوراقها ٦٩ ورقة، ومسطرتها ٢٥ سطرًا.

وبحواشيها نقول من الزاهر تتوافق أحيانًا كثيرة مع مواضع النقول التي في نسخة دار الكتب، وقد مثَّلْتُ لذلك في وصف نسخة دار الكتب بما يغني عن إعادة التمثيل له هنا.

٣- مخطوطة جامعة ييل (رمزها ي)

محفوظة تحت رقم ٢٨٧، وعدد أوراقها ١٨١ ورقة، وهي تبدأ من الورقة

---

(١) صَوَّرَهَا لي الأستاذ الدكتور أحمد شوقي بنبين مدير الخزانة الحسنية بالمغرب، وأحضرها لي من المغرب إلى القاهرة الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم أستاذ الحديث بجامعة الأزهر، وهذا من تواضعهما ومساعدتهما لطلبة العِلْم، فشكر الله لهما، ومتعهما بالصحة والعافية ونَفَعَ بهما، اللهم آمين.

(٢/ و) فيما يقابل نسخة دار الكتب، وهي نسخة مشرقية مكتوبة بخط نسخ جيد، وهي منسوخة من نسخة دار الكتب المذكورة آنفًا، صرَّح بذلك ناسخها محمد أحمد الخوجة، الذي نَسَخها في جمادى الآخرة في سنة ١٣٠٩هـ؛ لذا فإن مواضع السقط التي في نسخة دار الكتب موجودة بعينها في هذه النسخة باستثناء جزء من الموضع الأول من المواضع الثلاثة التي وقع بها سقط كبير كما بينتُ في وصف نسخة دار الكتب، وقد يكون سبب وجود هذا الجزء من السقط في هذه النسخة وخلوّ أصلها منه مع حرص ناسخها على موافقتها حتى في مسطرة الصفحة تاركًا لمكان السقط ورقة بيضاء أن يكون هذا الجزء سَقَطَ من نسخة دار الكتب بعد نَسْخ النسخة الجديدة منها.

بَيْدَ أنّ هذه النسخة كثيرة الأخطاء، ولعل سبب ذلك يرجع إلى أن النسخة المنسوخ منها مغربية مما يشكل بعض الصعوبة في قراءتها خاصة لغير المعتاد على هذا الخط. ومع ذلك فقد أَفَدْتُ من هذه النسخة أني استدركتُ شيئًا من السقط الذي في أصلها، واستعنتُ بها في قراءة مواضع الطمس أو رداءة التصوير التي في أصلها خاصة في قراءة الحواشي، وأعدتُ ترتيب الخلل الذي حدث في الوريقات الأخيرة في أصلها.

وللأسباب السابقة من كَون النسخة كثيرة الأخطاء، ولأنها منقولة من نسخة دار الكتب كان من العبث إثبات فروقها جميعًا؛ لذا لم أُثبت فروقها إلا عند الحاجة فقط.

٤- نسخة ميونخ

ذكرها بروكلمان في كتابه تاريخ الأدب العربي ٢/ ٢١٥، لكن تبين أن

بروكلمان وَهِمَ وأن الكتاب المنسوب للزجاجي هناك هو كتاب الجُمَل[1].

فائدة:

ذكر حاجي خليفة في أثناء كلامه على مختصر الزجاجي أنّ أوله: «اللهم مَحِّصْ عنا ذنوبنا»[2]. وهذا القول ليس أول ما بأيدينا من المختصر، والظاهر أنّ النسخة التي وقف عليها حاجي خليفة كانت ناقصة من أولها.

لماذا هذا التحقيق الجديد[3]

١- اعتمد التحقيق السابق على نسخة دار الكتب فقط، ومعلومةٌ هي مثالب تحقيق الكتاب على نسخة واحدة، فكان أنْ خَرَجَ الكتاب وفيه مجموعة من الخروم، الكبير منها والصغير، إضافة لعدم تقويم النص مع صعوبة العمل في مثل هذه الكتب المتقدمة التي تعد مصدرًا رئيسًا من مصادر اللغة.

٢- غَفَلَ المحقق السابق عن كون الحواشي التي في نسخة دار الكتب منقولة من الزاهر -كما بينتُ في وصفها- مع وضوح ذلك، فتراه غير مرة يقول: «والتصويب من الزاهر ومن هامش الأصل»، بالإضافة إلى أن ما يكون في النسخة الخطية لا يكون خطأً لِيُثْبِتَ مِنْ خارجها.

٣- سَمَّى هذا المختصرَ «الزاهر في معاني الكلام للزجاجي». وقد سماه «الزاهرَ» الزركلي في الأعلام ٣/ ٢٩٩، والظاهر أنه تَبعَ ما وجده في فهرس دار

---

(١) ذكر المحقِّق السابق لمختصر الزاهر أنه استعان بأحد الأساتذة المبتعثين إلى ألمانيا للحصول على نسخة ميونخ هذه فأفاده بهذه النتيجة.

(٢) كشف الظنون ٢/ ٩٤٧.

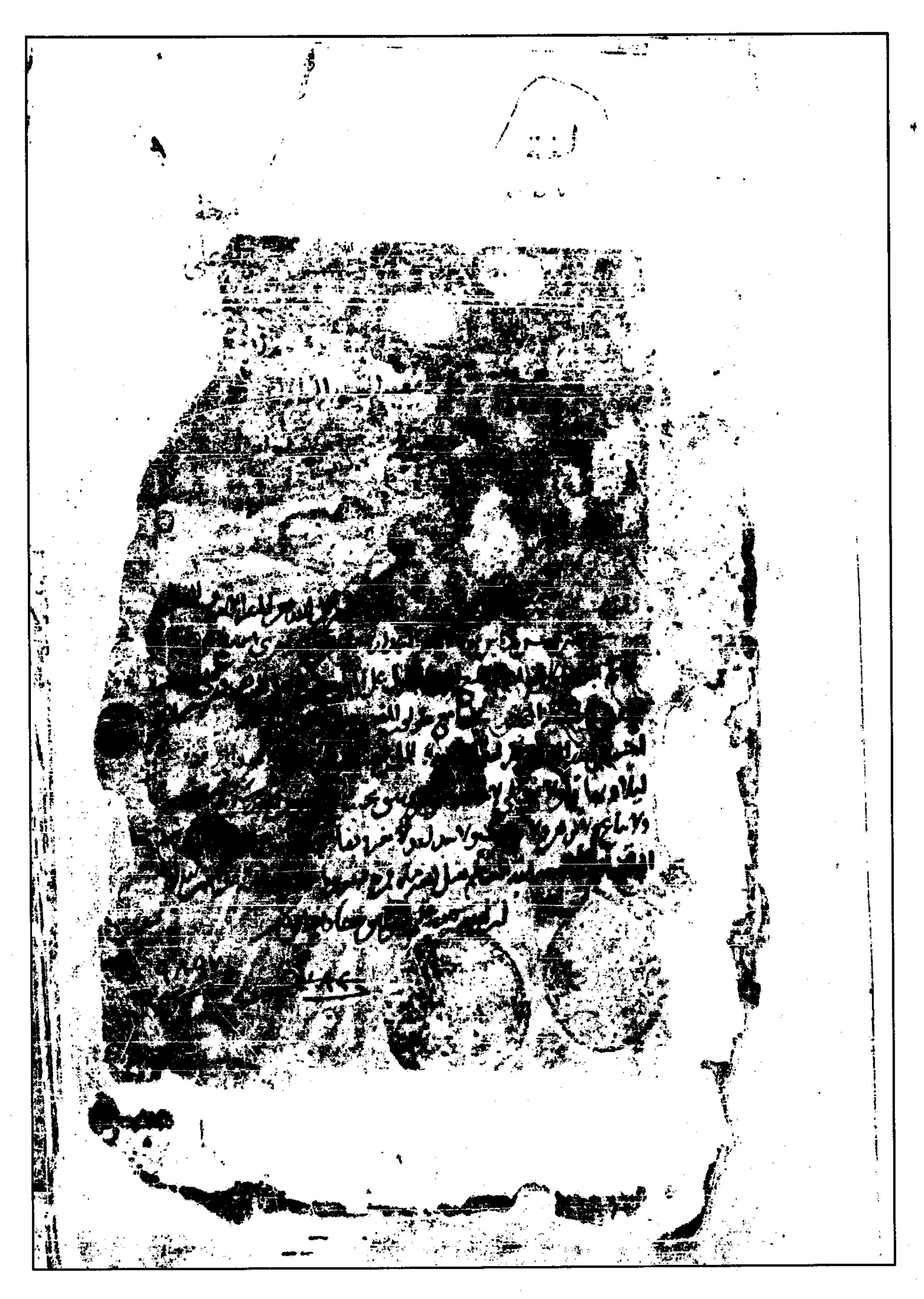
(٣) سبق تحقيق الكتاب في رسالة لنَيل درجة الماجستير في سنة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، قسم أصول اللغة، حققه سعيد عبد الخالق إبراهيم غراب، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الحميد محمد أبو سكين.

الكتب[1]؛ إذ سُمي فيه «الزاهر في معاني الكلام الذي يستعمله الناس»، في حين أن الزجاجي نفسه صرّح في أوله بأنه مختصَر، وقال حاجي خليفة في الكلام على الزاهر في كشف الظنون ٢/ ١٤٢٢: اختصره الزجاجي، وقال في موضع آخر ٢/ ٩٤٧: شرحه واختصره الزجاجي.

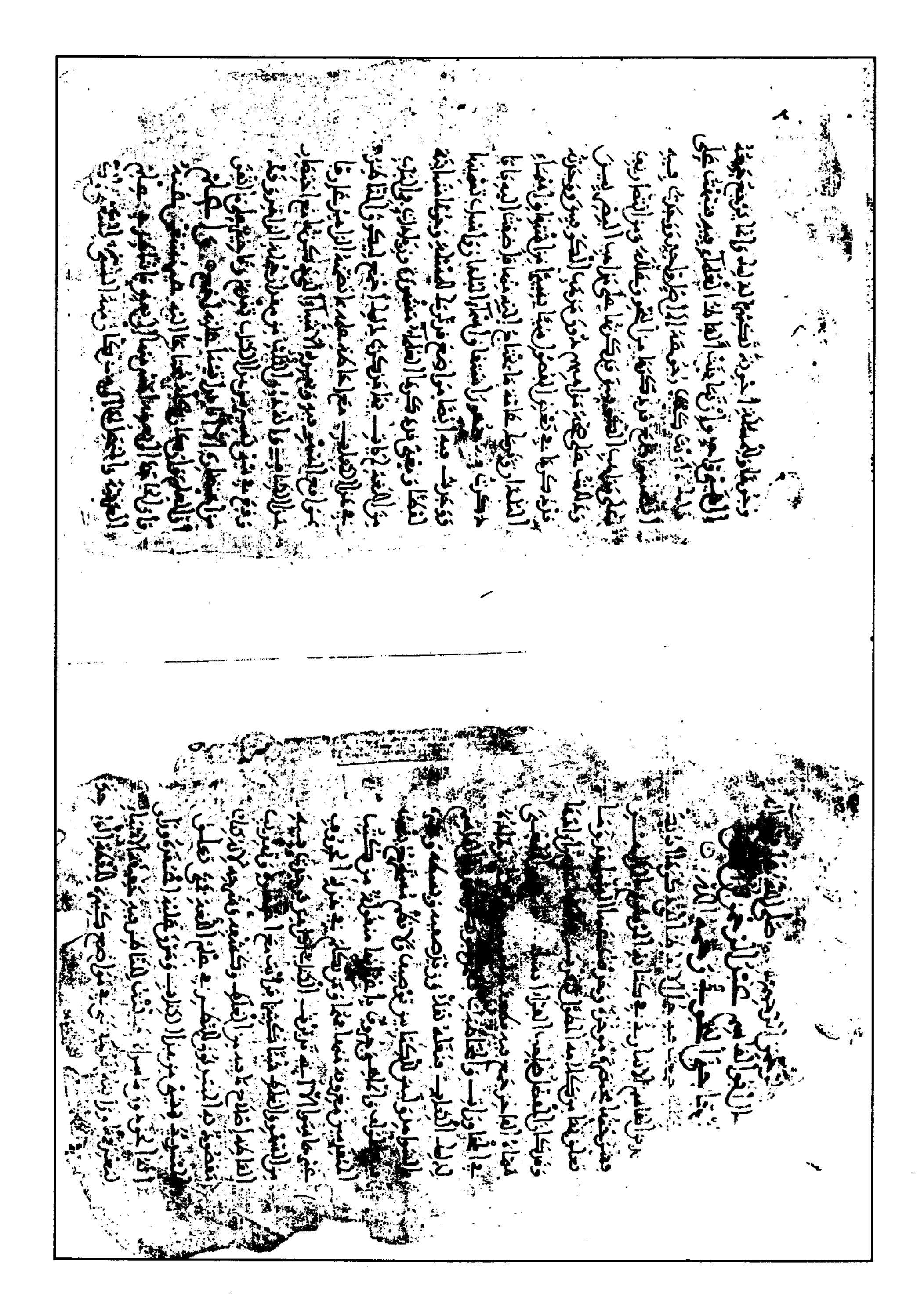
---

(١) الكتب العربية الموجودة بالدار لغاية شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥م، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٣٤٥هـ- ١٩٢٦م، الجزء ٢ الصفحة رقم ١٦.

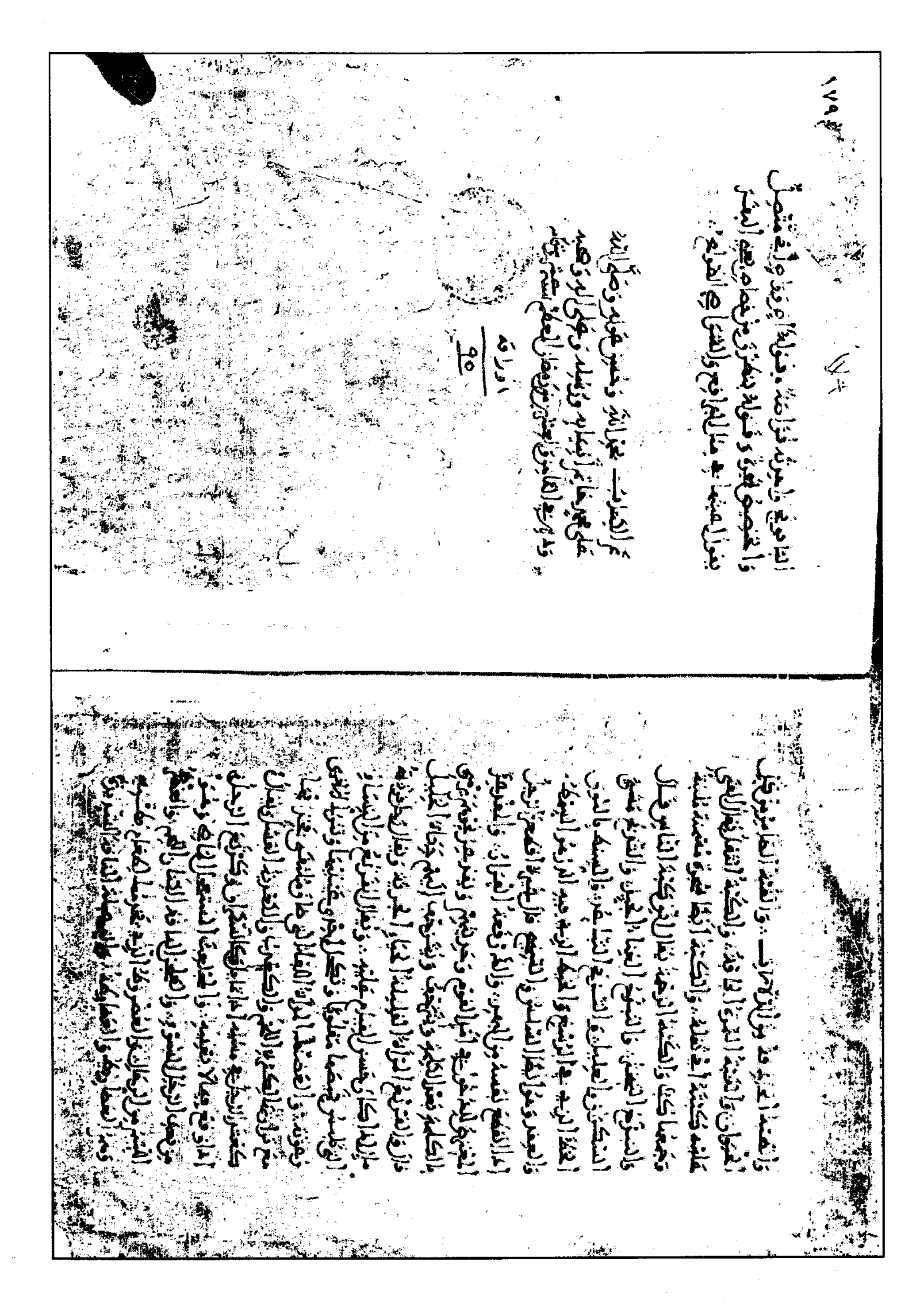
صور المخطوطات



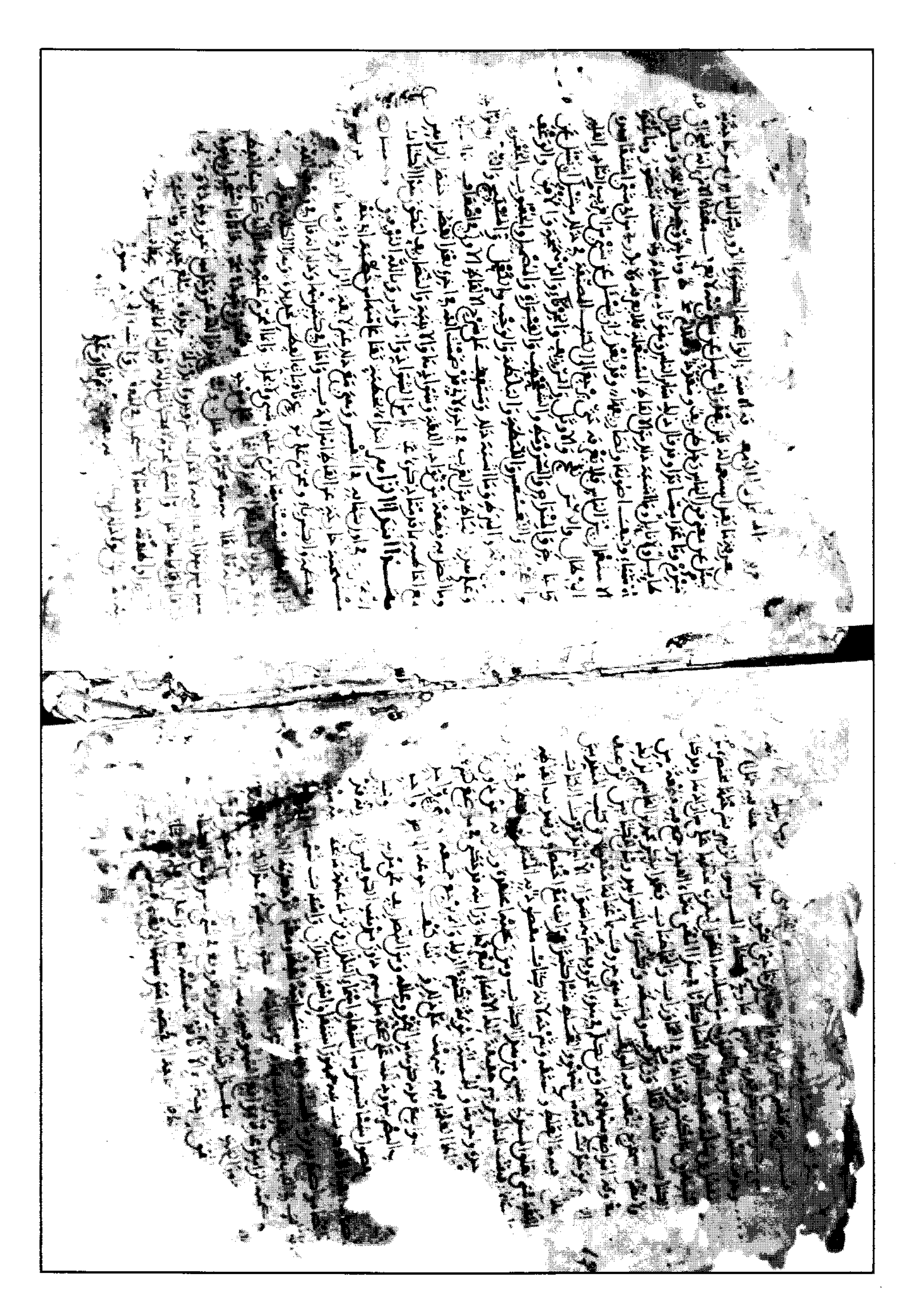
الورقة الأولى من مصورة نسخة دار الكتب ورمزها (د)



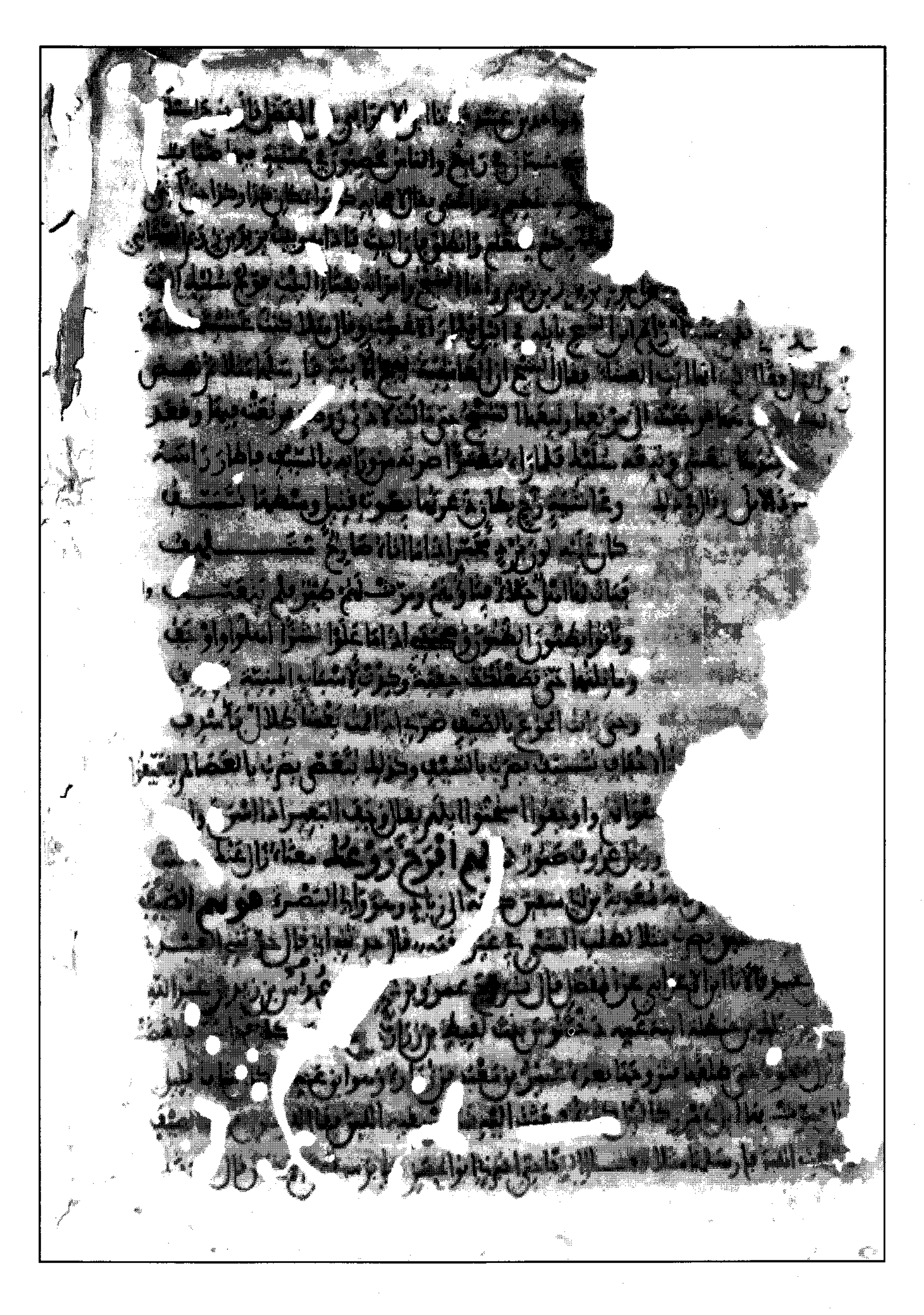
الورقة الثانية من مصورة نسخة دار الكتب ورمزها (د)



الورقة الأخيرة من مصورة نسخة دار الكتب ورمزها (د)



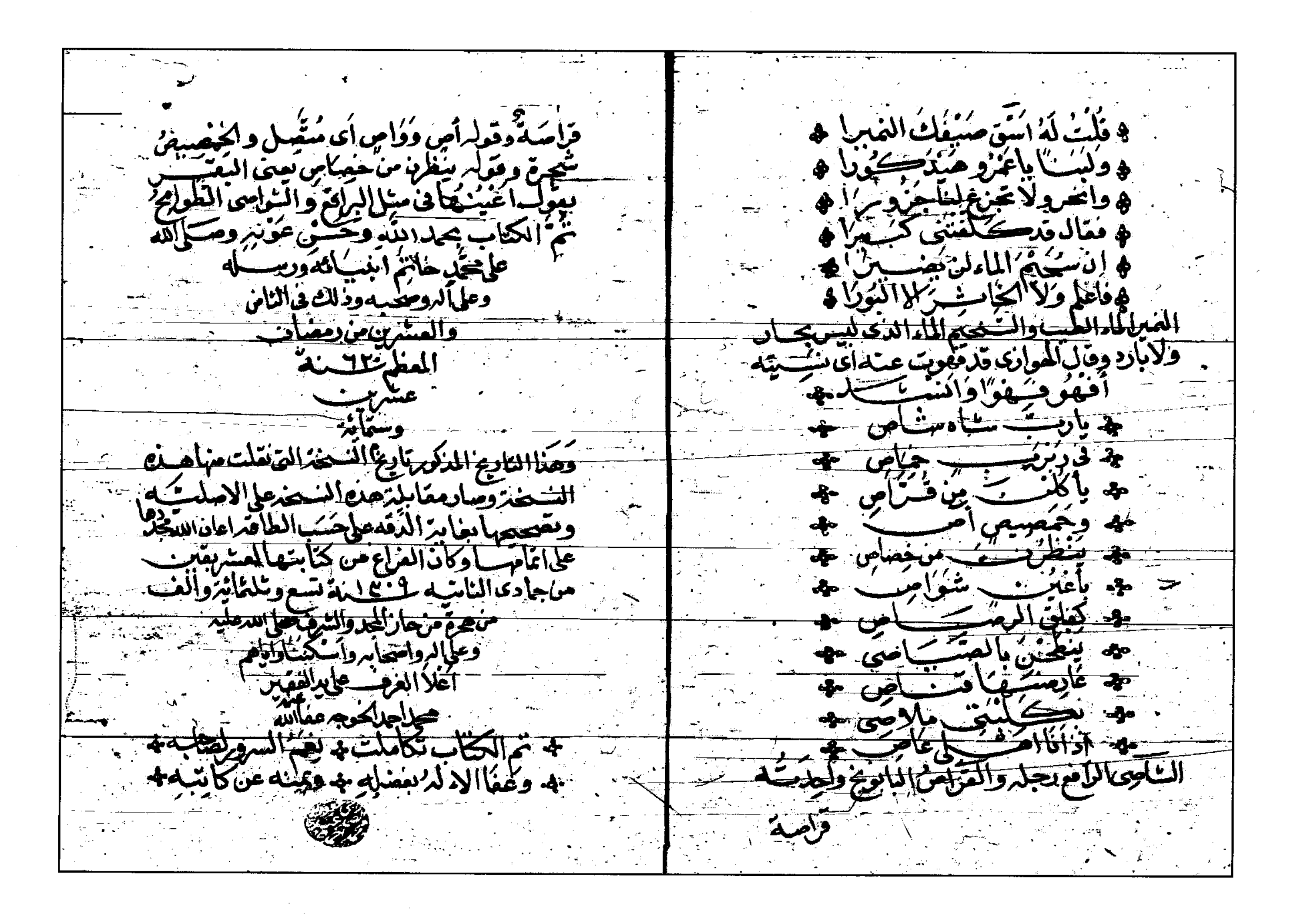
الورقة الأولى من مصورة نسخة القرويين بفاس ورمزها (ف)



الورقة الأخيرة من مصورة نسخة القرويين بفاس ورمزها (ف)

رجوعا وللمسئلة اجوبة تكثير الثلث وانما يرجع جميعه
الى شئ واحد وانه تباينت الفاظ العلماء فيه فنبهت على
ذلك واريت كيف رجوعه الى اصل واحد ووجدت فيه
ايضا مواضع قد ذكرها من النحو وعلله ومن التصاريف
على مذاهب الكوفيين فذكرتها على مذاهب البصريين
للدلالة على صحة مذاهبهم دون مذهب الكوفيين ووجدته
قد ذكر فيها في بعض الفصول شيا يسيرا من اشتقاق اسماء
البلدان وترك عامة ما يحتاج اليه منها فاضفت اليه ما
ذكرت فيه جمهور اشتقاق اسماء البلدان واسباب تسميتها
ووجدت فيه ايضا مواضع قد ترك المسئلة وجوها متباينة
لفظا ومعنى قد ذكرها العلماء مشهورة وزيادات في الباب
من اللغة لم يات بها فذكرت ذلك اجمع ليكون الناظر
في هذا الكتاب مع احاطة علمه بما تضمنه الزاهر عارفا
بمواقع المشهور فيه وبهذه الاشياء التي ذكرتها مع اختصار
هذا الكتاب وانه دون الثلث من مقدار جملة الزاهر وقد
وقع في شئ يسير من هذا الكتاب تقديم وتاخير على ما اتفق
من اختصاره الا انا قد اتينا عليه اجمع واعلم
ان العلم وان كان كله محتاجا اليه غير مستغنى عنه
وان الحاجة الى بعضه اكثر منها الى بعض فالناظر في علم
العربية والمنتحل لها الى معرفة الاشياء الواضحة الكثيرة الدور
بين الناس اشد حاجة منه الى معرفة ما يقل استعماله

الورقة الأولى من مصورة نسخة جامعة ييل ورمزها (ي)



قلت له اسق صبيك النمرا
ولبنا يا عمرو هندكورا
واصبر ولا تجزع على الجزورا
فقال قد كلفتني كبيرا
إن سخيم الماء لن يضيرا
فاعلم ولا الخاثر الا النورا
النمير الماء الطيب والسخيم الماء الذي ليس بحار
ولا بارد وقال الهواري قد فهوت عنه اي نسيته
أفهو فهوا وانشد
يا رب شاة شاص
في ربرب خماص
يأكلن من قراص
وحمصيص آص
ينظرن من خصاص
بأعين شواص
كقلت الرصاص
ينطحن بالصياصي
غارتها قناص
تكلتني ملاصي
اذا انا الهي على عاص
الشاص الرافع بجله والقراص البابونج والحمصيص
قراصة

قراصة وقوله آص ووآص اي متصل والحمصيص
شجرة وقوله ينظرن من خصاص يعني البقر
يقول اعينها في مثل البراقع والشواصي الطوامح
تم الكتاب بحمد الله وحسن عونه وصلى الله
على محمد خاتم انبيائه ورسله
وعلى آله وصحبه وذلك في الثامن
والعشرين من رمضان
المعظم ٦٢٠ سنة
عشرين
وستمائة
وهذا التاريخ المذكور تاريخ النسخة التي نقلت منها هذه
النسخة وصار مقابلة هذه النسخة على الاصلية
وتصحيحها بغاية الدقة على حسب الطاقة اعان الله مجددها
على اتمامها وكان الفراغ من كتابتها العشر بقين
من جمادى الثانية ١٣٠٩ سنة تسع وثلثمائة والف
من هجرة من حاز المجد والشرف صلى الله عليه
وعلى آله واصحابه واسكننا وإياهم
اعلا الغرف على يد الفقير
محمد احمد الكوجه عفا الله عنه
تم الكتاب تكاملت نعم السرور لصاحبه
وعفا الاله بفضله ورحمته عن كاتبه

الورقة الأخيرة من مصورة نسخة جامعة ييل ورمزها (ي)

منهج التحقيق:

١- جمعتُ النسخ الخطية للكتاب، وهي ثلاث نسخ. وجعلتُ نسخة دار الكتب (ورمزها د) هي النسخة الأم، فنسختُها وقابلتُها على غيرها، ثم أثبتُّ الفروق التي ظهرتْ بينها وبين غيرها، مع إغفالي لإثبات الفروق التفصيلية لنسخة جامعة ييل (ورمزها ي) للأسباب التي بينتُها في الكلام عن مخطوطات الكتاب، والحاصل أني جعلتُها نسخة مساعدة أُثْبِتُ فروقها عند الضرورة فقط.

ثم إني أُثْبِتُ في النص ما ترجح لي أنه الصواب، سواء كان في النسخ الخطية للكتاب، أو في أصل الكتاب وهو الزاهر أو في غيره؛ كالمعاجم وكتب اللغة ودواوين الشعر وكتب البلدان.

٢- لم أُنبِّه على فروق مختصر الزاهر مع الزاهر إلا في حال وجود خطأ في الزاهر، أو عند الاختلاف المؤثر الذي أرى التنبيه عليه مفيدًا.

٣- أَثْبَتُّ ألفاظ الثناء على الله، والصلاة والسلام على النبي ﷺ والترضي على الصحابة من النسخة الأم، ولم أشر للفروق بين النسخ في ذلك.

٤- عَرَّفْتُ بالأعلام الواردة في الكتاب في أول موضع لورودها.

٥- خَرَّجْتُ الآيات والأحاديث النبوية والآثار والأشعار وأقوال العلماء.

٦- كلام الزجاجي يَرِدُ في الكتاب إما مسبوقًا بـ «قال أبو القاسم» أو: «قال الزجاجي» وهو الكثير، وإما يأتي كلامه في أثناء الاختصار بلا تمييز، فنبَّهْتُ في الهوامش على ما يَرِدُ من قول للزجاجي بمقابلتي للمختصر على الزاهر.

٧- لم أُخَرِّج لكل لفظ ورد في الباب الذي زاده الزجاجي في آخر مختصره في نوادر اللغة وشواذِّها مِنْ كتب اللغة والمعاجم؛ لكون ذلك سيزيد مِنْ حَجْم الكتاب لكثرة الألفاظ المذكورة في هذا الباب. والحاصل أن الكلمة ما دامت صحيحة ولها مرجع في هذه الأصول أمررتها بلا عزو، إلا في مواضع رأيت التنبيه مهمًّا.

٨- استخدمتُ المعقوفين [] للزيادة المثبتة من خارج النسخة الأم (النسخة د) وهي في الأصول الخطية للكتاب، أو للمثبت من خارج الأصول الخطية للكتاب، كأن يكون مثبتًا من الزاهر أو المعاجم أو غير ذلك.

٩- صَنَعْتُ الفهارس الفنية التي اقتضتها مادة الكتاب وأَثْبَتُّها في نهايته.



لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي

(ت: ٣٣٧هـ)